العدد (2608)
السنة العاشرة - الاثنين
(1) تشرين الاول 2012

أغلب الحقول تعاني التآكل

وزارة النفط تعد بتأهيل البنى التحتية

□ بغداد / سارة سلام

عمليات اعادة تأهيل انابيب نقل النفط

وسط دعوات لجنة النفط و الطاقة النيابية وبعض المعنيين بأهمية تأهيل الخطوط الناقلة للنفط ومستودعاته وخزاناته المتهالكة جراء قدم الحقول النفطية وإهمالها إبان الحقبة السابقة ، لما له من شأن في رفع قدرة هذه الحقول الإنتاجية والتصديرية و زيادة عائديتها على رفع مستوى الاقتصاد ، أكدت وزارة النفط أنها وضعت خطة شاملة جار العمل بها لإعادة تهيئة البنى التحتية للحقول النفطية منذ سنوات عدة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عاصم جهاد في تصريح لـ (المدى):"هناك مشاريع ضخمة جدا في ما يتعلق بتطوير الخطوط الناقلة للنفط من الحقول النفطية إلى محطات الضخ ومنه إلى محطات التصدير ، وتعمل على محور مجموعة من منظومة أنابيب ناقلة للنفط الخام،الوزارة تعمل عليها منذ سنوات".

وأضاف:"إن الوزارة خصصت من موازنة كل عام ترصد مبالغ من هذه الموازنات وتخصصها لمجموعة من المشاريع لتحديث البنى التحتية ، ومن تحديث منظومة الصادرات النفطية في جنوب العراق أحد انجازات الوزارة والهدف كان زيادة الطاقة التصديرية للميناء إلى أكثر من خمسة ملايين برميل إلى خارج البلاد". مبينا "أن الوزارة وضعت خطة مع الشركات العالمية التي فازت بجولات التراخيص الأولى و الثانية والثالثة لتنفي مشاريع من خلال هذه الشركات بالإدارة المشتركة بين الشركات العالمية والوطنية وقد نفذ جزء من هذه المشاريع وما تبقى جار تنفيذه بمواكبه تطور البنى التحتّية لهذه الحقول". وأشار جهاد إلى أن "وزارة النفط تعمل بخط متوازن لزيادة إنتاجية حقول النفط ، وتمتلك خططا لتحديث البنى التحتية لمواكبة الزيادات المتوقعة في الإنتاج النفطي".

ودعت عضو لجنة النفط والطاقة النائب عن التحالف الوطني فاطمة الزركاني، إلى الاهتمام بالقطاع النفطي من خلال إعادة تأهيل بناه التحتية لزيادة طاقتيه الإنتاجية والتصديرية.

وقالت الزركاني:" إن العراق يتطلع اليوم لأن يكون من أكبر الدول المنتجة للنفط وله الدور الفاعل في تغطية متطلبات العالم من البترول فلا بد من الاهتمام بالقطاع النفطي والعمل على تطويره". وأضافت: أن الموازنة العامة تعتمد بنسبة كبيرة على الواردات المتحققة من النفط،فزيادة الإنتاج والتصدير ستوفر أموالاً كبيرة للدولة وهذا ما يعزز حجم الموازنة العامة ويمكن الحكومة من توظيف تلك الأموال إلى مشاريع تخدم البلد.

وأوضحت:أنه وبالرغم من أن وزارة النفط قطعت أشواطاً كبيرة في مجال إعادة البنى التحتية في القطاع النفطي إلا أن بعض الحقول تفتقر للمستودعات النفطية والأنابيب الجيدة بالإضافة إلى خطوط النقل والتصدير، فهذه تحتاج إلى وضع خطة لإعادة تأهيل وتطوير البنى التحتية الخاصة بالنفط في بعض الحقول لاسيما وان تخصيصات وزارة النفط لابأس بها فيمكن من خلالها تطوير الحقول.

وتعاني أغلب حقول النفط من الترهل والتآكل جراء قدم هذه، حيث يعود البعض منها إلى خمسينات القرن الماضي ، وقد عمدت وزارة النفط من خلال إدخال الشركات النفطية العالمية إلى إعادة تهيئة بعض هذه الحقول وخطوط النقل وتطويرها بإدخال التقنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة ورفع قدرتها الإنتاجية والتصديرية.

ويمثل قطاع النفط حجر الأساس والركيزة الرئيسة لعجلة الاقتصاد والتنمية في العراق لما يمثله من ثقل كبير في رفد موازنة الدولة بالموارد المالية والتي تصل نسبة مساهمة قطاع النفط فيها إلى أكثر من (٩٠٪).

ويمتلك العراق العضو المؤسس لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) طاقات إنتاجية آخذه بالتصاعد السريع من النفط والغاز، فضلا عما يحويه جوفه من احتياطيات نفطية مؤكدة هائلة تقدر بـ (١٤٣) مليار برميل نفط والتي تشير الدراسات البترولية الحديثة إلى إمكانية زيادتها إلى أرقام تفوق ما أعلن عنه، وهو الأمر الذي حفز وزارة النفط إلى طرح قضية الرقع الاستكشافية للنفط والغاز ضمن سلسلة جولات التراخيص بما يعزز احتياطي البلد من المصادر الهايدروكاربونية ويرفع مكانة العراق في سوق النفط العالمية ليكون الرقم الصعب في المعادلة النفطية الدولية مستقبلا.

انخفاض مؤشر البورصة بنسبة ٠,٠٣ ٪

□ بغداد /قيس عيدان

انخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية في جلسة أمس الأحد بنسبة (٠,٠٣ ٪) مسجلا (١١٧,٤٩٠) نقطة. وجرى خلال الجلسة " تداول أسهم ٣٧ شركة مساهمة من أصل ٨٤ شركة مدرجة الكترونيا، حيث ارتفعت أسعار اسهم ١٤ شركة، وانخفضت أسعار أسهم ١٤ شركة منها، فيما بلغت الشركات غير المتداولة (٢٨) شركة، وشركات الهيئة العامة (٥) شركات والمتوقفة بقرار منها (١٥) شركة ".

وتجاوز " عدد الأسهم المتداولة في الجلسة (٨٤٤،٤٠٨،١٢٦) سهم بقيمة (٢،١١٨،٧٧٨،٣١٠)، تحققت من خلال تنفيذ (٥٣٥) عقد تداول ".

وشهد القطاع المصرفي " تداول أسهم ١٣ شركة، تجاوز عدد الأسهم المتداولة لها (٥٥١،٧٠١،٨٩٩) سهم بقيمة تجاوزت (٨٥٦،١٦٨،٠٨١) تحققت من خلال تنفيذ (١٧١) عقد تداول ".

كما شهد القطاع الصناعي تداول أسهم (٩) شركات، وبلغ عدد الأسهم المتداولة للشركات الصناعية (١٦٨،٢١٥،٨٥٨) سهم بقيمة تجاوزت (٢٥٣،٧١٠،٨٧٠) تحققت من خلال تنفيذ (٢٠٤) عقد تداول ".

فيما شهد قطاع الفنادق تداول أسهم (٧) شركات، وتجاوز " عدد الأسهم المتداولة لقطاع الفنادق (١٢،٥٨٤،٦٣٦)سهم بقيمة تجاوزت (٣١٢،٤٧٠،٤٥٤) تحققت من خلال تنفيذ (٤١) عقد تداول.

مصرفي: القانون لا يسمح للصيرفة الإسلامية بأخذ دورها

□ بغداد /متابعة المدى

أكد المدير التنفيذي لرابطة المصارف الأهلية عبدالعزيز حسون، أهمية تشريع قانون خاص للصيرفة الإسلامية،مشيراً إلى أن قانون البنوك الحالي لايسمح للمصارف الإسلامية بأن تأخذ دورها في العملية الاستثمارية والاقتصادية في البلد، داعياً إلى التشجيع نحو فتح نوافذ إسلامية في المصارف التجارية الحكومية.

وقال حسون في تصريحات صحفية إن نشاط الصيرفة الإسلامية في السوق المالي المحلي بدأ يزداد وبشكل كبير وأصبح عليها طلب كبير، فالمصارف التجارية الحكومية ينبغي لها أن تتحرك نحو السوق لفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية لتلبية الطلب المتزايد على الصيرفة الإسلامية.

وأضاف: إن قانون المصارف الحالي لايسمح للبنوك الأخرى وتحديداً الإسلامية بأخذ مطلق حريتها في العمليات الاستثمارية، نظراً لاختلافها عن الصيرفة التقليدية، مشيراً إلى أن التوجه سائر نحو تشريع قانون خاص للمصارف الإسلامية، وهذا الأمر مطروح منذ سنوات وتمت مناقشته من قبل البنك المركزي ورابطة المصارف الأهلية.

وبين: أن تشريع قانون خاص للمصارف ضروري جداً أسوة ببعض الدول الإسلامية الأخرى التي شرعت قوانين خاصة للصيرفة الإسلامية.

وأعلن البنك المركزي في وقت سابق عن رفع مشروع قانون ينظم الصيرفة الإسلامية إلى مجلس شورى الدولة بهدف عرضه في مجلس الوزراء ومن ثم إحالته إلى مجلس النواب.

فيما طالب مجلس النواب في وقت سابق الحكومة العراقية بتأسيس مصرف إسلامي لدعم مشروع تطوير المصارف الحكومية، وحدد البنك المركزي العراقي (٢٥٠) مليار دينار كحد أدنى لتأسيس المصارف الخاصة في البلاد وسط رؤية اقتصادية بأن المصارف الخاصة لا تمتلك الأدوات اللازمة للنهوض بالواقع النقدي والاقتصادي في البلاد.

إلى ذلك نوه عضو اللجنة المالية في مجلس النواب إبراهيم المطلك، ببدء العمل في قانون تنظيم عمل الصيرفة الإسلامية مطلع عام ٢٠١٣.

وقال المطلك إن قانون تنظيم الصيرفة الإسلامية رفع إلى مجلس النواب بعد تعديله من قبل البنك المركزي واللجنة المالية، مؤكداً، أن القانون سيرى النور في مطلع عام ٢٠١٣.

وبين: أن هدف القانون هو إعطاء المواطن قروضاً دون فائدة كبيرة وبعيداً عن الفائدة الربوية، مضيفاً، أن الفائدة الربوية هي الفائدة التي يفرضها المصرفة على المواطن دون أحكام شرعية.

وأوضح: أن قانون تنظيم الصيرفة الإسلامية يحدد فوائد قليلة على المقترض، مايشجع الزبائن على الاقتراض من المصارف الإسلامية.

إعـــــلان

وزارة الصحة/ الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية

يسرنا دعوتكم للاشتراك بالمناقصات أدناه والتي تتضمن تجهيز (المواد المذكورة في الجدول أدناه) والواردة ضمن حسابات الموازنة الجارية والاطلاع على المستمسكات المطلوبة يمكنكم زيارة موقع شركتنا على الانترنت وعلى الموقع الخاص بالشركة (www.kim-moh.net) والموقع الخاص بالوزارة (www.moh.gov.iq).

علما أن ثمن مستندات المناقصة التي مبلغها اقل من مليون $ هو (٦٠,٥٠٠) ستون ألف وخمسمائة دينار غير قابل للرد والمناقصات التي مبلغها أكثر من مليون $ هو (١٢١,٠٠٠) مائة وواحد وعشرين ألف دينار غير قابل للرد ويتحمل من سترسو عليه المناقصة أجور الإعلان وعلى أن يتم تقديم وثائق الأعمال المماثلة مع العرض أما التأمينات الأولية والتي يجب أن تكون بنسبة ١٪ من قيمة العرض تقدم على شكل خطاب ضمان نافذ لمدة سنة كاملة ولا يطلق المبلغ من المصرف الا بكتاب من الشركة يؤيد انتفاء الحاجة أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية علما أن طريقة الدفع ستكون (حسب شروط المناقصة) وطريقة الشحن (CIP) أو حسب الشروط وان الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات وعلى من سترسو عليه المناقصة ضرورة تقديم التأمينات القانونية (كفالة حسن الأداء) البالغة ٥٪ من قيمة الإحالة وعلى شكل خطاب ضمان أو كفالة مصرفية أو صك مصدق أو مستندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية ولغرض الاطلاع يمكنكم زيارة موقع الشركة أو الوزارة المذكورين آنفا علماً إن المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشاركين سيعقد الساعة العاشرة صباحاً يوم ١٤/ ١٠ /٢٠١٢

ملاحظة / في حالة مصادفة موعد الغلق عطلة رسمية يكون اليوم التالي للدوام الرسمي هو أخر موعد لتقديم العطاء ويعتبر يوم الغلق، ويكون اليوم التالي موعد فتح العطاء.

we would like to invite you to participate in below tenders which contains supplying (the items in the list Below) which stated within computation of current balance ,& for more information against the requested documents, pls. visit Kimadia website (www.kim-moh.net) & the Ministry of Health website (www.moh.gov.iq) .

Pls. note that, the price of a tender documents for offer that it's amount less than (1) million dollars is (60,500) Iraqi dinar unreturnable, while for the offer which its amounts more than (1) million dollars is (121,000) Iraqi dinar unreturnable & the bidder who the tender will relegated on him will bear announcement charges & the bidder should attached, with presented offers, a documents of similar works.

Bid Bond which is at ratio (1%) from offer value should be submitted as insurance letter valid for (1) year and not released the a mount from bank unless by a letter confirm from kimadia stated that there is no need for it any more or certified cheek or Bank Guarantee or loan documents that issued by Government Banks , kindly note, the payment way will be (as per tender conditions) ,the transportation way (CIP) or as per the conditions & Kimadia not committed to accept the lower tenders ,the bidder whom will the tender will be relegate on him has to present a legal insurance Performance bond at ratio (5%) from awarded value as like Insurance Letter or Bank Guarantee or Certified Cheek or Loan Document that issued by Government Banks.

For more information, pls. visit A/M Ministry of Health website & Kimadia website. Pls. note that, the conference specialized to answer the participant's questions will be haled 14 / 10 /2012 at (10 AM) O'clock.

NOTE: in case the closing date occurred in official Holiday, the closing date will be on the first official working day after the Holiday & the next day will be the date of opening the tender.

No.	Invitation No.	Description	Opening date	Closing date	No. of announcement
1	72 / 2012 /849	مستلزمات صناعة أسنان	1 /10/ 2012	21 / 10/ 2012	Third Time

المـديـر الـعـام